

دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية

د/ كريمة بوفلاقة

أستاذة محاضرة بقسم الإعلام، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

تعتبر المقاربة التشاركية أسلوباً مستحدثاً للتسيير تنتهجه العديد من دول العالم؛ تقوم على مبدأ إشراك المواطن في عملية تسيير شؤونه العامة بعدما أثبتت المقاربة التمثيلية قصورها و محدوديتها في التعبير عن واقع الأفراد و تطلعاتهم. و نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقديم المقاربة التشاركية كمكملة للمقاربة التمثيلية و ليس كبديل عنها كونها تستند إلى الكثير من مبادئها أهمها إقرار حرية التعبير و حرية الاختيار، و نركز في بحثنا على الفضاء المحلي كأحسن الفضاءات قابلية لممارسة و تفعيل المقاربة التشاركية كونه الأقرب للمواطن و بالتالي إمكانية الاستفادة منه لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية ، الديمقراطية التشاركية ، المجتمع المدني ، التنمية المحلية ،

المجتمع المدني.

Summary:

The participatory approach is an emerging method of management adopted by many countries of the world. It is based on the principle of involving the citizen in the process of running his public affairs, after the representative approach proved its shortcomings and limitations in expressing the reality of individuals and their aspirations. Through this research paper, we seek to present the participatory approach as a complement to the representative approach and not as a substitute for it, as it is based on many of its principles, the most important of which is the adoption of freedom of expression and freedom of choice, and we focus in our research on the local space as the best spaces capable of practicing and

activating the participatory approach as it is the closest to the citizen and
Thus, the possibility of benefiting from it to achieve economic and social
development.

Key words: participatory approach, participatory democracy, civil society,
local development, civil society.

مقدمة:

إن الحديث عن مفاهيم الديمقراطية و المواطنة و التشاركية يحيلنا إلى الأزمنة القديمة القائمة على مبدأي التضامن والمشاركة، لكن المستحدث هو دسترة هذا المبدأ، وإنتاج آليات لتنزيلها وتطبيقها في أفق التكاملية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

تستعين الديمقراطية التشاركية بجملة من الآليات التي تمكن من إشراك المواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتفعيل دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة سواء على الصعيد الوطني أو - وخاصة - على الصعيد المحلي.

و تعتبر المقاربة التشاركية تعبيراً عن الديمقراطية التشاركية؛ التي تعتبر عرضاً مؤسسياً للمواطن المحلي يستهدف إشراكه في عملية مناقشة البدائل و الاستراتيجيات، و كذلك اتخاذ القرارات بخصوصها في إطار تحسين الظروف المعيشية التي يعيشها عبر جميع الأصعدة¹.

يعزى سبب اللجوء إلى المقاربة التشاركية في العالم و في الجزائر على وجه الخصوص إلى قصور المقاربة التمثيلية الناجم عن حالة القطيعة المسجلة بين المنتخبين عن واقع جمهور الناخبين بعد انتهاء عملية الانتخاب، و محدودية نسبة التمثيل النيابي مقارنة بنسبة الجمهور، و عجز التمثيل النيابي عن تبني تطلعات و انشغالات المواطنين و تجسيدها في سياسة التسيير، فضلا عن عزوف الناخبين عن التصويت و التزايد التدريجي لنسب المقاطعة مقابل تنامي ظاهرة الاحتجاجات الشعبية².

¹ أحمد باي و رؤوف هوشات، المقاربة المحلية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 274.

² أنظر: مشروع قانون الديمقراطية التشاركية المعد على مستوى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

و لا تلغي المقاربة التشاركية المقاربة التمثيلية كلياً، ولكنها تسعى لتتجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين المقاربتين، لاسيما وأن العديد من الفعاليات الاجتماعية (نسائية، بيئية، تنموية) لم تعد تجد في التمثيلية سبلاً للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

و لتعبئة بعض النقائص التي تسبب تأخراً في عجلة التنمية بشكل عام؛ يعزى للمقاربة التشاركية دور جذب المواطن للإسهام في صياغة القرارات التنموية المحلية من خلال مشاركته في فعاليات المجتمع المدني و الحركات الجمعوية والانتخابات و الأحزاب السياسية؛ كأطر اجتماعية و نقابية و مهنية و جمعوية يستند إليها ليحقق التواصل مع المسؤولين الإداريين و من ثمة المشاركة المسؤولة في وضع القرارات العامة.

و نشير إلى أن التشاركية كمفهوم سياسي لم يظهر إلا في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف اليسار الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش. أما في أوروبا الغربية فقد تنامت الدعوات تدريجياً إلى أهمية اعتماد المقاربة التشاركية وصولاً إلى مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و 9 مارس 2004، حيث تم التأكيد على أن الديمقراطية التشاركية هي الحل لأزمة الديمقراطية الأوروبية و قيمة مضافة لدول الاتحاد الأوروبي؛ يجب على الديمقراطية التشاركية أن تضخ دماً جديداً للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين³. من هنا نطرح التساؤل الآتي:

ما معنى المقاربة التشاركية و كيف تساهم تطبيقاتها في المجال السياسي في إتاحة الفرص لمشاركة الأفراد و إسهامهم في تنمية مجتمعاتهم و بلدانهم؟ ومن جهة أخرى: ما هو موقع المقاربة التشاركية من التصور السياسي و القانوني الجزائري؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نتطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: مفهوم التنمية المحلية

ثانياً: مفهوم المقاربة التشاركية

ثالثاً: دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية

³ محمد اممر، الجماعات الترابية بالمغرب: الآليات التشاركية المكمل للديمقراطية التمثيلية بالمغرب، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 16، 2015.

رابعاً: التجربة الجزائرية في مجال ممارسة الديمقراطية التشاركية

أولاً: مفهوم التنمية المحلية:

التنمية في اللغة: من نَمِيَ ينمي نمياً و نماء و نمية المال و غيره بمعنى زاد و كثر؛ و نَمَى تنمى الشيء بمعنى جعله نامياً؛ و أنمى إنماء الشيء بمعنى زاده.⁴

و في لسان العرب⁵ ورد: نَمِيت الشيء على الشيء بمعنى رفعته عليه؛ و كل شيء رفعته فقد نميته. و نميته إلى أبيه نمياً و أنميته بمعنى عزوته و نسبته؛ و انتمى هو إليه بمعنى انتسب؛ و فلان ينمي إلى حسب و ينتمي بمعنى يرتفع إليه. و نَمَى الإنسان بمعنى سمن؛ و النامية من الإبل بمعنى السمينة.

إذن يفيد لفظ التنمية في اللغة عدة معانٍ متقاربة و متداخلة فيما بينها هي: الزيادة و الكبر و العلو و الارتفاع و الاتساع.

في المعنى الاصطلاحي للتنمية: يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم الأكثر رواجاً عالمياً في القرن العشرين، حيث استعمل للتعبير عن عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة، و يشير المفهوم لذلك التحول الذي خضعت له عدة بلدان في آسيا و إفريقيا على وجه الخصوص بعد حصولها على الاستقلال منذ بداية الستينيات من القرن العشرين.

وقد تميز هذا المفهوم الذي برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية بتعدد أبعاده و مستوياته؛ و تشابهه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط و الإنتاج و التقدم.

و في الأدبيات الرائجة في عصرنا هذا لا نجد مصطلح التنمية بالمفرد؛ بل نجده في الغالب مضافاً إلى تعابير و مفاهيم أخرى من قبيل الاقتصاد و السياسة و المجتمع، حيث يتحدث عن التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية و التنمية الثقافية و التنمية البشرية و الإنسانية.

غير أنه غالباً ما يرد إلى الذهن عند سماع كلمة "التنمية" التي هي في أصلها ترجمة للكلمة اللاتينية développement معنى: "التأهب و القدرة لدى أمة من الأمم و دولة من الدول على تصنيع البيئة و التحكم

⁴ المنجد في اللغة و الأعلام، ص 840.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، النسخة الإلكترونية كما هي معروضة في بوابة المكتبة بموقع الشبكة الإسلامية.

في الطبيعة و تطويع الموارد لتلبية الحاجات الحضارية المعاشية و الدفاعية⁶، ذلك لأن المصدر الغربي للمفهوم صبغه بصبغته المادية النفعية.

التنمية الاقتصادية: استخدم مفهوم التنمية أول ما برز في منتصف القرن العشرين في المجال المعرفي التداولي لعلم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد؛ بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة؛ و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال⁷.

يقول عبد الحق الشكري عن مفهوم التنمية في التحديد الغربي: "تنشيط الاقتصاد الوطني و تحويله من حالة الركود إلى حالة الحركة و الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة في الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله و مستوى العمالة و تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي و الحرفي، و لهذا اعتبرت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج الوطني و متوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية"⁸.

التنمية الاجتماعية: إذا كانت التنمية في مفهومها الاقتصادي تركز على أهمية الدخل و الزيادة في الثروة؛ فإن التنمية الاجتماعية و حسب المفهوم الأممي لها كما تبرزه الالتزامات العشرة المتمخضة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في مارس من العام 1995؛ قد حدد القضاء على الفقر و تعزيز العمالة الكاملة و تحقيق الاندماج الاجتماعي الكامل ركائز أساسية و أهدافا ذات أولوية للتنمية الاجتماعية⁹.

و لأن الاختلالات التي أنتجها الاقتصار على الجانب الاقتصادي في توجيه عملية التنمية - المرتبطة أساسا باللامساواة في توزيع الفرص بين أفراد المجتمع و ارتفاع عدد الفقراء - أصبحت تهدد التضامن الاجتماعي و استقرار المجتمعات خاصة في البلدان التي وصفت بأنها في طريق النمو، فقد تبنت هيئة الأمم

⁶ عبد السلام ياسين، حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، ط 1، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، 1994، ص 190.

⁷ إبراهيم بايزو، التنمية مشاركة: في مقارنة المسألة التنموية من منظور تشاركي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء/المغرب، 2015، ص 15.

⁸ جاسم محمد سلطان، من الصحوة إلى اليقظة، ط 3، مؤسسة أم القرى، للترجمة و التوزيع، المنصورة، 2007، ص 19.

⁹ إبراهيم بايزو، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 - 17.

المتحدة مفهوماً جديداً للتنمية؛ أرادت أن يركز على التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع أفراداً و جماعات و مؤسسات اجتماعية مختلفة، و ذلك بهدف تجاوز ذلك الاختلال الرئيسي الناتج عن التركيز على المؤشرات الاقتصادية¹⁰.

التنمية الإنسانية: ظهر مفهوم التنمية الإنسانية في الأدبيات الأممية المتخصصة، كإطار تحليل و قاعدة لمؤشرات قياس تقدم الأمم منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن. و قد كانت أعمال الاقتصادي الهندي أمارتيا صن¹¹ رائدة و سباقة في هذا المجال؛ و قد جاءت هذه الأعمال في إطار سعي الرجل المثقل بهوم بلاده من الفقر و باقي مظاهر الحرمان لبلورة رؤية و إطار مفاهيمي إرشادي لتشخيص و توجيه الجهود الصادقة لحل مشكلات بدت مزمنة في ما يعرف بالعالم الثالث.

أول إشارة للتنمية الإنسانية نجدها في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد و نشر في ديسمبر من العام 1986، و الذي اعتبر التنمية "عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"¹².

لكن ما يهمننا أكثر في هذه الورقة البحثية هو مفهوم التنمية المحلية كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، و يعرفها عبد الصمد ولد مبارك بأنها عملية تعبر عن مجموع التعديلات و الإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة؛ باعتبارها عملية مجتمعية متكاملة و شاملة؛ تعتمد على التدبير الواعي و الإرادة التطبيقية في تجسيد برامجها الهادفة إلى تحسين مستوى الظروف العامة للسكان المحليين، و ذلك ضمن إطار مركب و ديناميكي يتوخى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين المحليين، و مساعدتهم في تنظيم أنفسهم و تحديد مشاكلهم؛ من خلال اعتمادهم على مواردهم الذاتية بالشراكة مع الجهود الحكومية¹³.

و عليه فإن التنمية المحلية هي ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي و تتضمن جملة من التغيرات الوظيفية الهادفة لإحداث تفاعلات على مستوى البناء الاقتصادي - الاجتماعي من أجل تحسين مستوى الأفراد و إدماجهم بشكل إيجابي في تنمية مجتمعهم القومي بشكل عام و المحلي على وجه التحديد

¹⁰ إبراهيم بايزو، مرجع سبق ذكره، ص 17.

¹¹ راجع كتابه: التنمية حرة، ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 303.

¹² راجع الإعلان العالمي عن الحق في التنمية 1986.

¹³ عبد الصمد ولد مبارك، مقارنة التنمية المحلية في موريطانيا، مجلة الساحة، <http://essaha.info/?q=node/7873>

بغرض تحقيق التقدم و النمو عن طريق تخطيط البرامج التنموية على المستوى المحلي و التي يشارك فيها الشعب مع الحكومة و المؤسسات المحلية في إنجازها بالاعتماد على الموارد المحلية و غير المحلية المتاحة المادية منها و البشرية، الملائمة لطبيعة خصوصيات و ظروف المجتمع المحلي¹⁴.

ثانيا: مفهوم المقاربة التشاركية:

في اللغة:

جاء في لسان العرب¹⁵ في مادة شرك ما يلي: شرك : الشركة و الشراكة سواء بمعنى مخالطة الشريكين، و شاركت فلانا بمعنى صرت شريكه، و الطريق المشترك هو الطريق الذي يستوي فيه الناس.

أما في المنجد في اللغة و الأعلام¹⁶ فنقرأ في مادة شرك ما يلي: شركه شركا و شركا و شركة و شركة بمعنى صار شريكه. و شاركه و تشاركا بمعنى وقعت بينهما شركة.

و يؤكد الدكتور عبد الكريم غريب في معجمه التربوي المسمى "المنهل التربوي" أن مصطلح المشاركة يعني المساهمة الفعلية للأفراد في مجريات الأحداث داخل الجماعة أو داخل التنظيم الاجتماعي، و أن مستوى المشاركة يكون مرتبطا بشكل كبير بدرجة الانسجام الوجداني للجماعة و بدرجة تماسك أعضائها.¹⁷

في الاصطلاح: أصبح مفهوم المقاربة التشاركية من المفاهيم الأكثر رواجاً في الأوساط الباحثين و المشتغلين بقضايا التنمية، و إذا كان الجميع يؤكد على أهميتها و دورها في نجاح المبادرات التنموية، إلا أنهم لم يتفقوا بعد على تعريف محدد لها على الرغم من تشديد أغلبهم على أن من أهم الأركان التي لا يقوم بدونها وجود أو معنى للمقاربة التشاركية: تقاسم السلطة، و تقاسم المعرفة، و تقاسم المسؤولية¹⁸.

فالتشاركية تقوم على فكرة أن الكل يساهم في بناء الدولة؛ كل حسب قدرته وإمكاناته المتوفرة، حيث يرى الكثير من الباحثين أن تحقيق التشاركية في الدولة يتطلب توافر مجموعة من المقومات تتمثل في: رفع درجة

¹⁴ أحمد باي و رؤوف هوشات، المقاربة المحلية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص ص 273-274.

¹⁵ لسان العرب، مصدر سبق ذكره، مادة: ش.ر.ك.

¹⁶ المنجد في اللغة و الأعلام، مصدر سبق ذكره، ص 384.

¹⁷ عبد الكريم غريب، المنهل التربوي، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، 2006، ص 716.

¹⁸ إبراهيم بايزو، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الوعي و حرية وسائل الإعلام و تقوية و تفعيل دور المؤسسات و الهيئات في الدولة ة تحقيق الانتعاش الاقتصادي و بناء مؤسسات قادرة على استيعاب القوى الراغبة في المشاركة¹⁹.

فالمقاربة التشاركية لا تهمل رأي أي جهة و إنما تسعى لاستيعاب جميع الآراء و العمل على الأخذ بها دون الإنقاص من شأن أي فرد أو مؤسسة أو هيئة؛ فالكل مرحب به و الكل يشارك في عملية التطوير و التنمية.

يرى إبراهيم بايزو أن المقاربة التشاركية هي سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة و اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد و تنفيذ الأنشطة و البرامج التنموية التي تهم مصيرهم. إن هذا يعني أن دور المتدخلين الخارجيين يجب أن ينحصر في تشجيع و تعبئة مختلف مجموعات السكان من أجل القيام بالأدوار المفروض فيهم القيام بها من حيث أنهم المعنيون الأولون باتخاذ القرارات و إحداث التغييرات المطلوبة، أي باعتبارهم الشركاء الأساسيين في تحقيق التغيير المنشود و ليس مجرد فئة مستهدفة أو مساعدين على تنفيذ قرارات و برامج يتخذها غيرهم²⁰.

و ينطلق تصور بايزو للمقاربة التشاركية من ثلاثة أفكار أساسية تفيد:

1- كل الأفراد و الجماعات يتوفرون على الكفاءة اللازمة من أجل إحداث التغييرات الضرورية لضمان وصولهم إلى مختلف الموارد و مراقبتها. فالمقاربة التشاركية هي إذن منهجية تهدف لدعم المجموعات في سعيها لممارسة السلطة في القضايا التي تهمهم. إن هذه الفكرة تؤكد على أن استعمال المنهجيات التشاركية من شأنها أن تقوم بدور فعال في التنشيط الاجتماعي؛ و تحقيق التوافق على القضايا ذات الصبغة المشتركة؛ و التنسيق و التكوين و التحسيس و التعبئة؛ و اكتشاف الذات و إثباتها؛ و المسؤولية و كذلك النوعية.

2- من شأن المشاركة الفعلية لمختلف مجموعات و أفراد المجتمع في بلورة المشاريع التنموية ذات الارتباط بمصير مجتمعهم أن تخلق لدى الجميع شعورا بالذات ينتج عنه التزام مسؤول، و هو الأمر الذي من شأنه دعم فرص النجاح في تحقيق النتائج المرجوة.

¹⁹ مراد شحات و لبنى جصاص، التنمية السياسية، مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية (عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2013، ص 44.

²⁰ إبراهيم بايزو، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 - 58.

3- إن الإنسان عندما يشارك مشاركة حقيقية في المشروع، فإنه بذلك يكتسب القدرة على التحكم في ظروف الإنجاز.

ثالثاً: دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية

أ- المستوى المحلي هو الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة

يعتبر المجال المحلي المجال الرحب لاستيعاب الديمقراطية التشاركية بل يعتبرها البعض منهجاً استراتيجياً لإعادة بناء المجال الإداري، كما أنها مكمل للبنى والآليات التمثيلية فآليات المشاركة المباشرة والفعلية بمثابة أدوات إصلاحية في مواجهة ثغرات العملية التمثيلية وهي آليات لا تهدف في الأصل إلى تغيير ميكانيزمات الحكم بل تسعى بالأساس إلى توسيع دائرة المشاركة لأن "الديمقراطية التشاركية تقوم على فرضية أن المشاركة السياسية أوسع من المشاركة الانتخابية كما أنها تفسح المجال للمشاركة في الفترات الفاصلة بين الانتخابات بالإضافة إلى أنها لا تبقى مجال المشاركة حكراً على الأحزاب السياسية.

و كثيراً ما يقال أن اللامركزية الإقليمية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، و الحقيقة أن ديمقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزء لا يتجزأ و قاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها²¹، كما أن عملية إشراك المواطنين في إدارة وحدتهم الإقليمية يدرّبهم على أصول العمل السياسي، هذا بالإضافة إلى إبراز العناصر الصالحة للقيادة و تدريبهم على تحمل المسؤوليات الأكثر شأناً²².

تعتبر الجماعات المحلية أداة ربط بين الإدارة الحكومية و القاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات و أولويات المجتمع المحلي ووسائل تنميته اقتصاديا و اجتماعيا. و كما يقول بوحنية قوي: "الجماعات المحلية بمثابة مدرسة لتعلم الديمقراطية و فضاء نموذجي لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي، حيث أن الديمقراطية المحلية مبدأ أساسي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المحلية، و يعود للسكان في هذا الإطار الحق في الاطلاع على القرارات الإدارية و الصفقات العمومية و العقود و

²¹ محمد فتح الله الخطيب و محمد صبحي محرم، الاتجاهات المعاصرة في نظام الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 14.

²² لحول عبد القادر، تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية في نظام الجماعات المحلية على ضوء إصلاحات 2011/2012، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 23، المجلد الأول، ص 4.

الاتفاقيات التي تعقدها المجالس المنتخبة للمجالس المحلية، كما يحق لهم أيضا أن يقوموا بطلب أو تشكيل استثمارات حول جدوى و شرعية القرارات التنفيذية المتخذة على المستوى المحلي²³.

ب- طرق إشراك المواطن في تسيير الشأن العام:

تنطلق مقارنة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار و الاستشارة و المشاركة في المجالس المحلية للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة في تقييمها على المستوى المحلي و اقتسام المسؤولية مع المواطن و الانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات مجتمع مدني و قطاع خاص و إشراك كل من يمكن إدماجه من سكان المدينة من مجالس الأحياء و الشباب و النوادي و الجمعيات و غيرها، و هي عمليات ترسي قيم الخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار²⁴.

تنطلق مقارنة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في *Les Collectivités Locales* المحلية وتقتضي هذه العمليات ، *Municipales/* "تقييمها على المستوى المحلي" البلدية من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنة المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة....، للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعقدة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى سعيها لإضفاء المزيد الشرعية *Légitimité/Legitimity* والمصداقية *Credibility/ Crédibilité* للقرارات المتخذة على المستوى المحلي لاسترجاع ثقة المواطنين، وفي ظل مساءلة *Accountability*

²³ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات و الإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان/ الأردن، ط 1، 2015، ص 54.

²⁴ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات و الإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان/ الأردن، ط 1، 2015، ص 53.

مسؤولة، ورقابة مباشرة *Direct Censorship* لمجلس الجماعة المحلية، يجعل المواطن محور التنمية، ويضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية.

ج- آليات و سبل تطبيق المقاربة التشاركية في التحقيق الفعلي للتنمية المحلية

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية أحد مكونات الديمقراطية المحلية، ويمكن أن تكون تمثيلية وتشاركية في الآن نفسه. و غالبا ما تستخدم عبارة الإدارة المحلية للتأكيد على المشاركة المستمرة في المناقشات و في شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية، و لا تعني الديمقراطية التشاركية حق مواطني الجماعة في اختيار ممثلهم بحرية و حسب؛ بل تشمل كذلك حق السكان في الإعلام و الاستشارة و التشاور وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار.

على المستوى المحلي تعني الديمقراطية التشاركية مجموعة متباينة من التقنيات و الإجراءات و السبل كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة و الاستفتاءات المحلية و إجراءات التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية، ومجالس الاطفال والشباب ومجالس الحكماء ومجالس المهاجرين وكذلك مجالس الأحياء. ويتمثل هدفها المشترك في تشريك المواطنين في اتخاذ القرار العام. ويمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلا تلقائيا أو شكلا ذا طابع مؤسسي.

تتعدد الآليات التي تجسد مبدأ مشاركة الأفراد في صنع القرار المحلي، وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها حسب اختلاف طبيعة النظام السياسي القائم، و يمكن أن نرصد بعض تلك الآليات الأوسع انتشارا فيما يلي:

مجالس الأحياء: يعتبر مجلس الحي بمثابة فضاء محلي يطرح من خلاله المواطن العضو في المجلس انشغالات و مشاكل الحي المتعلقة بالنظافة و التهيئة العمرانية و النقل و التعليم و الاستثمارات و البيئة ... إلخ، لتنتقل تلك الانشغالات إلى السلطات المحلية في البلدية و يتم النقاش بشأن الحلول الممكنة لها.

مجالس الشباب: تعتبر مجالس الشباب مسألة كثيرة الانتشار في العديد من الدول على المستوى المحلي و حتى على المستوى الوطني، يتم فيها تجمع الشباب الذي يمثل عادة الفئة الأكبر في المجتمعات، و تناقش فيها قضاياهم المتعلقة بالتشغيل و البطالة و التعليم و الهجرة و الهويات و الاستثمار.

ندوات المواطنين: و تسمى أيضا ندوات الإجماع، ظهرت أولاً في الدانمارك ثم انتشرت في العديد من دول العالم، يم فيها اللقاء بين المواطنين و الخبراء من أجل مناقشة قضايا معينة، ليتم إعداد تقرير و توصيات في نهاية الندوة.²⁵

الاستفتاء الشعبي المحلي: يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق إشراك جميع المواطنين المحليين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم دون استثناء، و بالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق، ولكنه في المقابل مكلف جداً للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادراً وفي قضايا مصيرية كالانفصال عن سلطة دولة مركزية أو تعديل في الدستور، و من جهة أخرى لا يتيح الاستفتاء هامشاً كبيراً للتفاعل، فالمواطن المحلي عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية، وفي سياق تفعيل اللامركزية وتمكين السلطة المحلية، تبرز فرص لاعتماد آلية الاستفتاء على نطاق بلدي؛ جهوي أو إقليمي وهي تجربة تم اعتمادها في دول متقدمة و نالت استحساناً كبيراً.

النقاش العام: هو فتح نقاش عام بين السلطات المحلية و المواطنين حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية، يتم رصد آراء المواطن بشأن فعالية سياسة أو برنامج معين و إشراكهم في السياسات العامة.²⁶

المبادرة الشعبية:

المبادرة الشعبية هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات. ففي سويسرا مثلاً، من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي، يتطلب الأمر تجميع 100 ألف توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز 18 شهراً، وقد بدأ العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1891 وإذا تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنها تصبح نافذة ومضمنة في الدستور.

تقديم العرائض:

هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة كالبرلمان مثلاً، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى، وهي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215،

²⁵ لعشاب مريم، التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد 11، ص ص 199-200.

²⁶ لعشاب مريم، التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد 11، ص 200.

حيث أقر إعلان الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن أي فرد من عرض مظلمته (الشخصية) في ديوان الملك دون أن يتعرض له أحد. تطور هذا المبدأ ليصبح سنة 1787 أساساً لحق تقديم العرائض ذات طابع عام أي المواضيع التي تهم المصلحة العامة كإلغاء العبودية وذلك لسد الشغور التشريعي.

الميزانية التشاركية:

الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية (المحلية) أو الوطنية (العامة)، وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظراً لأثرها الملموس على واقع المواطنين لا سيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر بل إنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب.

الديمقراطية التشاركية واستعمال التكنولوجيات الحديثة:

مع ظهور الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، برزت العديد من المبادرات التي تعول على هذه التقنيات في تكريس مبادئ التشاركية. ولا شك، فإن نسبة النفاذ إلى الانترنت في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية مرتفعة جداً، وهو ما يتيح لأي شخص الإدلاء برأيه من غرفته أو مكتبه الخاص بكل أريحية. من أجل ذلك انتشرت مؤخراً ظاهرة العرائض الالكترونية في العالم وقد تم أيضاً اعتماد آلية التصويت الالكتروني عن بعد في بعض الدول. ونفس الحال بالنسبة للدول النامية، يبدو المناخ ملائماً ومشجعاً على اعتماد هذه التقنيات نظراً لإقبال الشباب الكثيف عليها وتوفر البنية الرقمية المناسبة لها.

رابعاً: التجربة الجزائرية في مجال ممارسة الديمقراطية التشاركية:

أ- تكريس المقاربة التشاركية في القوانين و الدساتير الوطنية:

تم إصدار أول قانون لتنظيم الجمعيات في الجزائر المتمثل في قانون 90-31 المؤرخ في 4/9/1990 الذي ترجم التوجه المتبع في دستور 1989 بفتح المجال السياسي، حيث تهيأت النواة القانونية لتشكيل المجتمع المدني في الجزائر، ضم العديد من الجمعيات في مختلف المجالات المهنية و الثقافية و الاجتماعية و الفنية و الرياضية و البيئية كشريك و فاعل مفترض في تسيير الشؤون المحلية و تكريس التنمية.

ثم جاء دستور 1996 ليفصل بشكل صريح بين الحق في إنشاء الأحزاب السياسية و الحرية في تكوين الجمعيات المدنية، ويؤكد على دور الدولة في تشجيع وجودها و في حمايتها القانونية، فوردت المادة 43 من

دستور 1996 تنص على: " حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية في الجزائر، يحدد القاذون شروط و كفاءات إنشاء و تكوين الجمعيات.

بادرت الجزائر على مستوى وزارة الجماعات المحلية ينظم مجال مشاركة الأطراف الفاعلة في تجسيد الديمقراطية التشاركية، من خلال إعداد مشروع قانون لها، على غرار العديد من القوانين المقارنة في العالم، ويتضمن النص المعروض بصيغته الحالية معايير جديدة لكفاءات إشراك المواطنين و مختلف فعاليات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة، يقوم على مبدأ تقاسم السلطة على المستوى المحلي بين الجمهور و الجمعيات و المجتمع المدني بشكل عام من جهة و من جهة أخرى الهيئات الإقليمية للدولة كالبديّة و الولاية، و سبل إسهامها في مقارنة التسيير²⁷.

ليتم سنة 2012 إصدار قانون جديد يتعلق بتنظيم نشاط الجمعيات و تحديد مفهومها عوضا عن قانون 1990، فقد ورد في المادة الثانية منه ما يلي: " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة. و يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة و تشجيعها و لا سيما في المجال الاجتماعي و المهني و التربوي و الخيري و الديني و الثقافي و الرياضي و البيئي و الإنساني"²⁸.

و إذ أكد المشرع على الطابع التطوعي للجمعيات و السماح باشتغالها في مختلف المجالات؛ فقد شدد القانون على ضرورة ارتباط نشاط الجمعيات بالمصلحة العليا للأفراد، و هو ما ورد في المادة الثانية من قانون الجمعيات: "يجب أن يندرج موضوع الجمعيات و أهدافها في إطار تحقيق الصالح العام و أن يتم نشاطها في إطار احترام الثوابت و القيم الوطنية؛ القوانين و النظام العام"²⁹.

ومن جهة أخرى نجد أن المشرع الجزائري قد دعا السلطات المحلية لتشجيع المواطنين على الانخراط و المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية³⁰، فشدد بالفصل المتعلق بمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي على ضرورة توفير أطر قانونية مناسبة لحث المواطنين على الانخراط في المبادرات المتعلقة بتسوية شؤونهم المحلية.

²⁷ أوكيل محمد أمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة و رهانات التفعيل،

²⁸ قانون رقم 12-06 مؤرخ 12 جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 2، مؤرخ في 15 جانفي 2012.

²⁹ المصدر السابق.

³⁰ قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، مؤرخ في 3 يوليو 2011.

بينما يعدّ التعديل الدستوري الذي أجري سنة 1016 في إطار الإصلاحات العديدة الهادفة إلى تكريس دولة القانون و التسيير العمومي للمؤسسات؛ النافذة الحقيقية على مجال لامركزية التسيير و ديمقراطية الإدارة المحلية، فقد تمت الإشارة إلى الديمقراطية التشاركية بشكل صريح، إذ أشارت المادة 15 من الدستور: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية من خلال الجماعات المحلية".

النفس الطويل و التجنيد يعتقد انه يؤدي خدمة للنظام بمشاركته و كعقوبة لها صراع أجيال فارق الأجيال الجيل القديم يعتقد انه لا يحتاج هذه الأمور و الجيل الجديد ضعيف و تأثه

ب- تقييم التجربة الجزائرية:

بالرغم من الاعتراف القانوني للسلطة تدريجيا بحق المواطنين في المشاركة التنموية على المستوى المحلي؛ و بواجب الهيئات المختصة في توفير الأطر المناسبة للممارسة، إلا أن الواقع يدل على محدودية تفعيل تلك القوانين، و على عدم انخراط الأفراد في عملية التسيير بالشكل اللازم؛ و الأمر يختلف من قطاع لآخر.

و يرجع السبب في ذلك إلى عدة معوقات أولها يتعلق بحداثة التجربة التشاركية في تسيير الشأن العام، وذلك بسبب افتقار النظام القانوني لرؤية واضحة بشأن الآليات اللازمة لتفعيل إشراك المواطنين في عملية تسيير شؤونهم المحلية؛ فرغم الجهود الواضحة في سن القوانين المتعلقة بتطبيق المقاربة التشاركية إلا أنها تبقى قاصرة و غير كافية تماما.

و لا شك في أن أولى نتائج حداثة التجربة التشاركية في الجزائر هو عدم تمكن الأطراف المعنية بالعملية و عدم قدرتها على التجاوب مع المعطيات المتوفرة، سواء تعلق الأمر بالأفراد و هيئات المجتمع المدني أو بالسلطات المحلية، و من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ في القوانين المتعلقة بإقرار الديمقراطية التشاركية عدم إلزامية تطبيقها على أرض الواقع مما يتيح للسلطات العمومية و الهيئات المحلية التنصل من مسؤوليتها في إنجاح مشروع إشراك المجتمع المدني في تسيير ناجح يحقق تنمية مستدامة.

و لا شك أن الإقرار بالمقاربة التشاركية على مستوى التشريعات القانونية يعتبر غير مكتمل دونما توفير و ضمان حق الشركاء في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتسيير المحلي بكل شفافية، فلامركزية التسيير ترتبط بالاستفادة من ضمانات الحق في الإعلام و حق المواطن في الوصول إلى المعلومة و هما ما يقرهما الدساتير الجزائرية المتعاقبة، فنجد المادة 51 من دستور سنة 2016 تنص على أن: "الحصول على

المعلومات و الوثائق الإدارية و نقلها مضمونان للمواطن" ، و الأمر لا ينطوي على المواطن كفرد و إنما يشمل الجمعيات و هيئات المجتمع المدني التي ينخرط فيها الأفراد.

وان الديمقراطية التشاركية/ او التد-اولية / او الحوار، هي جوابا بديلاً ورد عن مخاطر الليبرالية الجديدة المتطرفة التي تنادي بتقليص دولة الرعاية الاجتماعية وان الدولة هي العدو ويجب عليها أن لا تتدخل، و أن من نتائج الديمقراطية التشاركية درء المخاطر و الإشراف الفعلي للمواطنين في تدبير الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة المتوحشة.

خاتمة:

إن عملية تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر يستدعي في المقام الأول وجود إرادة سياسية تعزز هذا الطرح، و تعمل لجعل المواطن شريكا فعليا في العملية التنموية، و هذا الجانب يرتكز في جوهره على وجود ثقافة سياسية تؤمن بذلك و تشرك الجميع كقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني، فالرؤية المشتركة تخلق الالتزام و تنمي الشعور بالمسؤولية و الانتماء.

توصيات:

إن تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي يقتضي تجسيده بواسطة قانون موحد لتنظيم سبل و تدابير المشاركة في تسيير الشؤون المحلية، فعلاوة عن استشارة المواطنين المتمتعين بحقوقهم المدنية و الشخصيات و الكفاءات المستشارة بحسب مجالات تخصصهم في المشاركة في استراتيجية التسيير، حصر مشروع قانون الديمقراطية التشاركية الجهات المؤهلة للمشاركة في كل من الجمعيات المعتمدة قانوناً أو مجموع الهيئات المعتمدة على العمل الجماعي، بالإضافة إلى لجان الأحياء، بحيث تعد هذه الهيئات في مجموعها فعاليات أساسية في تكوين المجتمع المدني.

- العمل بجهد على تفعيل المقاربة التشاركية، فإذا كانت القوانين متاحة بالرغم من النقائص المسجلة إلا أن الإرادة الحقيقية تأتي من طرف السلطات العليا و السلطات المحلية لتفعيل القوانين و بالتالي زيادة اطمئنان المواطن و كسب ثقته في سلطاته؛ ثم إدراجه كطرف في العملية التشاركية.